تاريخ القضاء وأنظمة المحاكم: من أقدم المحاكم في العالم إلى الريادة العربية في العدالة القضائية

المؤلف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

الي روح امي وابي الطاهره اللهم اغفر لهم وارحمهم وادخلهم الجنه بغير حساب يارب العالمين

إلى القضاة العادلين الذين حملوا أمانة الفصل في الخصومات عبر العصور

إلى كل باحث عن استقلال القضاء وسيادة القانون

إلى الأمة العربية التي قدمت للعالم نماذج رائدة في العدالة القضائية

إلى طلاب العلوم القضائية الذين سيكونون حماة العدل في المستقبل

إلى المستقبل الذي نأمل فيه أن تكون العدالة حقاً مكفولاً لكل إنسان

التقديم

يعد تاريخ القضاء وتطور أنظمة المحاكم أحد أهم الفصول في مسيرة الحضارة الإنسانية، فمنذ أن أدركت المجتمعات الأولى الحاجة إلى جهة محايدة تفصل في النزاعات وتحفظ الحقوق، بدأت رحلة تأسيس مؤسسات قضائية مستقلة وعادلة. يطرح هذا الكتاب إجابات موثقة عن أسئلة جوهرية: أين أقيمت أول محكمة في التاريخ؟ وكيف تطورت فكرة استقلال القضاء؟ وما هي الدولة العربية التي قدمت النموذج

الأرقى في التنظيم القضائي؟ وما هو إسهام العرب في تطوير الفكر القضائي العالمي؟

إن فهم تطور الأنظمة القضائية لا يقتصر على سرد التواريخ، بل يتطلب إدراك السياق الحضاري والسياسي الذي نشأت فيه هذه المؤسسات. فبينما برزت في بلاد الرافدين ومصر القديمة أولى أشكال القضاء المنظم، وطور الرومان مفاهيم التقاضي والإجراءات، وأسس المسلمون نظاماً قضائياً متكاملاً قائماً على الشورى والاستقلال، كان للعرب في العصر الحديث دور ريادي في تأسيس أنظمة قضائية عصرية تجمع بين الأصالة والمعاصرة.

في هذا العمل الشامل، قمنا برحلة تاريخية معمقة تبدأ من المحاكم القديمة في الشرق الأدنى، مروراً بالقضاء الروماني والإسلامي، وصولاً إلى الأنظمة القضائية الحديثة في العالم العربي، لنكشف عن الحقائق التاريخية المدعمة بالوثائق حول تطور فكرة القضاء المستقل، وتنظيم المحاكم، وضمانات التقاضي

العادل، مع تسليط ضوء خاص على النماذج العربية الرائدة التي أثرت الفكر القضائي العالمي.

الفهرس

الفصل الأول بدايات القضاء في التاريخ القديم: من مجالس الشيوخ إلى المحاكم المتخصصة

الفصل الثاني القضاء الروماني: تأسيس مفاهيم التقاضي والإجراءات القضائية

الفصل الثالث القضاء في الإسلام: استقلال القاضي ونزاهة الحكم

الفصل الرابع أول محكمة نظامية في العالم: الجدل التاريخي بين النماذج القديمة

الفصل الخامس الريادة العربية في التنظيم القضائي: مصر والعراق والمغرب نماذج

الفصل السادس أول محكمة نقض في العالم العربي: تأسيس محكمة النقض المصرية

الفصل السابع استقلال القضاء: المبدأ والتطبيق في التجربة العربية

الفصل الثامن تطور الأنظمة القضائية في الدول العربية: دراسة مقارنة تاريخية

الفصل التاسع أعلام القضاء في التاريخ العربي والإسلامي: من شريح القاضي إلى عبد الرزاق السنهوري

الفصل العاشر الواقع والمستقبل: تحديات القضاء العربي في عصر العولمة

الخاتمة

المراجع والمصادر

الفصل الأول

بدايات القضاء في التاريخ القديم من مجالس الشيوخ إلى المحاكم المتخصصة

القضاء في حضارات وادي الرافدين

يستعرض الفصل كيف ظهرت أولى أشكال القضاء المنظم في سومر وبابل وآشور، حيث كانت المجالس المحلية ومجالس الشيوخ تفصل في المنازعات البسيطة، بينما كان الملك أو نائبه ينظر في القضايا الكبرى. كانت شريعة حمورابي (1754 ق.م) تنص على إجراءات محددة للتقاضي، وتحديد أدوار الشهود والقضاة، وعقوبات للقضاة الذين يصدرون أحكاماً جائرة.

القضاء في مصر الفرعونية: نظام هرمي متطور

تحليل مفصل للنظام القضائي في مصر القديمة الذي تميز بالهرمية والتنظيم: بدءاً من المحاكم المحلية

(كينبت) التي تنظر في المنازعات البسيطة، وصولاً إلى المحكمة العليا التي يرأسها الوزير (تجاتي) وتنظر في الاستئنافات والقضايا الكبرى. كان القضاة يعينون بناءً على كفاءتهم ونزاهتهم، ويخضعون لمبادئ أخلاقية صارمة.

القضاء في الحضارات الشرقية الأخرى

إشارة مختصرة للتجارب القضائية في الصين القديمة (محاكم المندوبين الإمبراطوريين)، والهند (مجالس الفقهاء والبراهمة)، وفارس (قضاة الملك)، مع التركيز على أن هذه النظم كانت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلطة التنفيذية، بخلاف النموذج المصري الذي تميز بدرجة من الاستقلال النسبي.

الفصل الثاني

القضاء الروماني تأسيس مفاهيم التقاضي والإجراءات القضائية

تطور السلطة القضائية في روما

يستعرض الفصل تطور القضاء في روما من المرحلة الملكية (حيث كان الملك هو القاضي الأعلى)، إلى المرحلة الجمهورية (حيث انتقلت السلطة القضائية إلى البريتور والقضاة المنتخبين)، ثم المرحلة الإمبراطورية (حيث تركزت السلطة القضائية في يد الإمبراطور وممثليه).

البريتور ودوره في تطوير القانون القضائي

تحليل مفصل لدور البريتور (Praetor) كمسؤول عن إدارة العدالة وإصدار الأوامر القضائية (Edicta) التي شكلت مصدراً مهماً للقانون الروماني. كان البريتور يحدد الإجراءات المقبولة للتقاضي، ويمنح الحماية القانونية للحقوق الجديدة، مما جعل القضاء أداة لتطوير القانون ذاته.

مفاهيم التقاضي الروماني: الخصومة، الإثبات، الطعن

شرح مفصل للمفاهيم التي طورها الرومان وأصبحت أساساً للأنظمة القضائية الحديثة: مبدأ الخصومة بين الأطراف، قواعد الإثبات والبينات، طرق الطعن في الأحكام (الاستئناف، التماس إعادة النظر)، وتنفيذ الأحكام. هذه المفاهيم انتقلت إلى أوروبا عبر مدونة جستنيان وأثرت في معظم الأنظمة القضائية العالمية.

الفصل الثالث

القضاء في الإسلام استقلال القاضي ونزاهة الحكم

أسس القضاء في الشريعة الإسلامية

يناقش الفصل المبادئ الأساسية التي قام عليها القضاء الإسلامي: استقلال القاضي عن السلطة التنفيذية، وجوب الحكم بالعدل ولو على النفس أو

ذوي القربى، تحريم الرشوة والمحسوبية، وجواز عزل القاضي إذا فقد شروط الأهلية. هذه المبادئ استمدت من القرآن والسنة وأصبحت دستوراً للقضاء الإسلامي عبر العصور.

تنظيم القضاء في الدولة الإسلامية

تحليل مفصل للتطور المؤسسي للقضاء: من القاضي الفردي في صدر الإسلام، إلى إنشاء ديوان القضاء في العصر الأموي، ثم تطوير نظام القضاء في العصر العباسي مع تعيين قضاة للمذاهب المختلفة، وإنشاء منصب قاضي القضاة للإشراف على القضاة في الأقاليم.

استقلال القضاء عملياً: نماذج تاريخية

سرد قصصي لنماذج من استقلال القضاة المسلمين: موقف الإمام أبي حنيفة من رفض منصب القضاء تحت الضغط السياسي، وموقف الإمام مالك من الخليفة

المنصور، وشجاعة القاضي شريح في الحكم ضد الوالي. هذه النماذج أثبتت أن استقلال القضاء لم يكن مجرد نظرية، بل ممارسة عملية راسخة.

الفصل الرابع

أول محكمة نظامية في العالم الجدل التاريخي بين النماذج القديمة

المحاكم القديمة: أيها الأولى؟

يستعرض الفصل الجدل التاريخي حول تحديد أول محكمة نظامية في العالم: هل هي المحاكم المصرية القديمة (كينبت) التي تعود للألف الثالث قبل الميلاد؟ أم المحاكم السومرية في أوروك؟ أم محكمة الأريوباجوس في أثينا (القرن 7 ق.م)؟ كل نموذج له خصائصه: المصرية تميزت بالهرمية، والسومرية بالكتابة والتدوين، والأثينية بالمشاركة الشعبية.

معيار النظامية في المحاكم

تحليل منهجي لمعيار النظامية: هل يكفي وجود جهة تفصل في الخصومات؟ أم يشترط وجود هيئة قضائية دائمة، وإجراءات مكتوبة، ودرجات تقاضٍ، واستقلال عن السلطة التنفيذية؟ وفق هذا المعيار الدقيق، تتقدم المحاكم المصرية القديمة كنموذج متكامل.

الاستمرارية المؤسسية وأثرها

مناقشة أهمية الاستمرارية المؤسسية: فبينما اندثرت بعض النظم القضائية القديمة، استمر النموذج الإسلامي في التطور عبر العصور، وانتقل النموذج الروماني إلى أوروبا عبر العصور الوسطى. هذه الاستمرارية هي ما يفسر تأثير هذه النماذج على الأنظمة الحديثة.

الفصل الخامس

الريادة العربية في التنظيم القضائي مصر والعراق والمغرب نماذج

مصر: نموذج المحاكم المختلطة والأهلية

تحليل مفصل للتجربة المصرية في القرن التاسع عشر: إنشاء المحاكم المختلطة (1875) التي طبقت قانوناً مختلطاً من الشرائع الأوروبية، والمحاكم الأهلية (1883) التي طبقت القانون المستمد من الشريعة والعرف. كانت هذه المحاكم نموذجاً للتحديث القضائي في العالم العربي، وجذبت قضاة ومحامين من مختلف الجنسيات.

العراق: مجلة الأحكام العدلية كنموذج تقنيني

دور مجلة الأحكام العدلية (1869-1876) كأول تقنين مدني في العالم الإسلامي، مستمد من الفقه الحنفي، ومطبق في محاكم الدولة العثمانية بما فيها

العراق. كانت المجلة نموذجاً للجمع بين الأصالة الفقهية والحداثة التقنينية، وأثرت في تقنينات عربية لاحقة.

المغرب: نظام القضاء الشرعي والمحاكم العرفية

تجربة المغرب في الجمع بين القضاء الشرعي (المستمد من المذهب المالكي) والمحاكم العرفية (القائمة على الأعراف المحلية). كان هذا النموذج مرناً وقابلاً للتكيف مع التنوع الاجتماعي، وشكل أساساً للتطوير القضائي اللاحق.

الفصل السادس

أول محكمة نقض في العالم العربي تأسيس محكمة النقض المصرية

محكمة النقض المصرية (1931): الريادة العربية

توثيق مفصل لتأسيس محكمة النقض المصرية في 15 مايو 1931 بموجب القانون رقم 40 لسنة 1931، كأول محكمة نقض في العالم العربي والإسلامي. كانت مهمتها مراقبة صحة تطبيق القانون في الأحكام الصادرة من المحاكم الأدنى، وتوحيد التفسير القضائي للقوانين.

دور محكمة النقض في تطوير القضاء العربي

تحليل لأثر محكمة النقض المصرية في تطوير الفكر القضائي العربي: من خلال أحكامها المبدئية التي وحدت التفسير القانوني، ومن خلال تخريج جيل من القضاة العرب الذين درسوا في مصر أو تدربوا على نموذجها. أصبحت أحكام محكمة النقض المصرية مرجعاً للمحاكم في دول عربية عديدة.

مقارنة مع محاكم النقض العربية الأخرى

سرد تواريخ تأسيس محاكم النقض في الدول العربية: سوريا (1949)، العراق (1952)، لبنان (1953)، الجزائر (1963)، مما يؤكد الأسبقية الزمنية والتأثير الريادي للنموذج المصري.

الفصل السابع

استقلال القضاء المبدأ والتطبيق في التجربة العربية

المبدأ الدستوري لاستقلال القضاء

يناقش الفصل النص على استقلال القضاء في دساتير الدول العربية، والضمانات الدستورية لهذا الاستقلال: عدم قابلية القضاة للعزل، حصانتهم من الملاحقة إلا بإجراءات خاصة، استقلال النيابة العامة، وحرية القضاء في تفسير القانون.

التطبيق العملي: إنجازات وتحديات

تحليل موضوعي للتجربة العربية في تطبيق استقلال القضاء: الإنجازات مثل إنشاء مجالس قضائية عليا لإدارة شؤون القضاة، وتطوير أنظمة الترقية والتأهيل، والتحديات مثل تأثير السلطة التنفيذية على التعيينات والترقيات في بعض المراحل، وضغوط القضايا السياسية على القضاء.

نماذج عربية رائدة في استقلال القضاء

سرد قصصي لنماذج من استقلال القضاء العربي: موقف القضاء المصري في قضايا الحريات العامة، وشجاعة القضاة الجزائريين في مرحلة التحول الديمقراطي، وتجربة القضاء التونسي في مرحلة ما بعد 2011. هذه النماذج أثبتت أن استقلال القضاء ممكن رغم التحديات.

الفصل الثامن

تطور الأنظمة القضائية في الدول العربية دراسة مقارنة تاريخية

بلاد الشام: التأثير الفرنسي والتطور المحلي

تتبع مسار تطور الأنظمة القضائية في سوريا ولبنان وفلسطين والأردن: من المحاكم العثمانية إلى المحاكم المنتدبة الفرنسية والبريطانية، ثم إلى الأنظمة الوطنية المستقلة. دور التقنين المدني المصري (السنهوري) في توحيد المرجعية القانونية في المنطقة.

العراق والخليج: بين التراث العثماني والتأثير البريطاني

استعراض تطور القضاء في العراق ودول الخليج: من المحاكم الشرعية والمجالس العرفية إلى الأنظمة الحديثة. تأثير القانون البريطاني (Common Law) في بعض دول الخليج، وتأثير القانون المدني (Civil Law) في العراق.

شمال أفريقيا: التأثير الفرنسي والنموذج المختلط

تحليل التجربة القضائية في المغرب العربي: التأثير الفرنسي القوي في التنظيم والإجراءات، مع الحفاظ على القضاء الشرعي للأحوال الشخصية. تطور نحو أنظمة مختلطة تجمع بين الأصالة الإسلامية والحداثة الإجرائية.

الفصل التاسع

أعلام القضاء في التاريخ العربي والإسلامي من شريح القاضي إلى عبد الرزاق السنهوري

قضاة العصر الإسلامي الأول

تسليط ضوء على نماذج من القضاة المسلمين الذين أصبحوا أعلاماً في العدالة: شريح القاضي (ت 78هـ)

في الكوفة، الذي اشتهر بحكمته واستقلاله، وأبي يوسف (ت 182هـ) قاضي القضاة في العصر العباسي، الذي وضع أصول القضاء في كتابه الخراج.

قضاة العصور الوسطى

ذكر أعلام مثل ابن شبرمة (ت 144هـ) في البصرة، والماوردي (ت 450هـ) صاحب الأحكام السلطانية، وابن قيم الجوزية (ت 751هـ) في كتابه طرق الحكمية. هؤلاء لم يكونوا مجرد قضاة، بل منظري قضاء وضعوا أصولاً وقواعد لا تزال مرجعاً.

رواد القضاء الحديث في العالم العربي

ذكر مفصل لأسماء وعطاء رواد العصر الحديث: أحمد لطفي السيد (مصر) في الدعوة لاستقلال القضاء، وعبد الرزاق السنهوري (مصر/العراق) في تقنين القانون المدني وتطوير الفقه القضائي، وصبحي المحمصاني (لبنان) في الفقه المقارن، وأحمد ماتيف

(الجزائر) في القانون الإداري.

الفصل العاشر

الواقع والمستقبل تحديات القضاء العربي في عصر العولمة

التحديات المعاصرة

مناقشة نقدية للتحديات: تأثير العولمة على السيادة القضائية الوطنية، تحديات الجرائم الإلكترونية والعابرة للحدود، ضغوط المنظمات الدولية على الأنظمة القضائية، تحديات مواكبة التطور التكنولوجي في الإجراءات القضائية.

فرص التطوير والإصلاح

الرؤية المستقبلية لإصلاح الأنظمة القضائية العربية:

تعزيز استقلال القضاء عملياً وليس نظرياً فقط، تطوير التدريب والتأهيل للقضاة، تبني التقنيات الحديثة في إدارة المحاكم (المحاكم الإلكترونية)، تعزيز التعاون القضائي العربي في القضايا المشتركة.

دور القضاء العربي في الحوار القانوني العالمي

كيفية إسهام التجربة القضائية العربية في الفكر القانوني العالمي: من خلال تقديم نماذج للجمع بين الشريعة والقانون الوضعي، ومن خلال المشاركة في المحافل الدولية، ومن خلال تطوير فقه قضائي عربي معاصر يواكب المستجدات.

الخاتمة

من كينبت المصرية إلى محاكم النقض العربية.. مسيرة عدالة متواصلة

ختاماً، يؤكد هذا الكتاب أن تاريخ القضاء هو تاريخ البشرية في سعيها الدائم نحو العدل. فبينما قدمت الحضارات القديمة أولى أشكال القضاء المنظم، وطور المسلمون مبادئ استقلال القاضي ونزاهة الحكم، كانت للعرب في العصر الحديث الريادة في تأسيس أنظمة قضائية عصرية تجمع بين الأصالة والمعاصرة.

إن الريادة العربية في القضاء، ممثلة في نموذج محكمة النقض المصرية والتجارب القضائية الرائدة في دول عربية أخرى، تضع على عاتق القضاة العرب اليوم مسؤولية كبيرة: مسؤولية الحفاظ على استقلال القضاء، وتطويره، وجعله منارة للعدل في العالم العربي والإسلامي.

نأمل أن يكون هذا الكتاب حافزاً للفخر بالماضي القضائي المجيد، والعمل الجاد لبناء مستقبل قضائي عربي مشرق، يكون فيه القضاء مستقلاً نزيهاً، والعدالة حقاً مكفولاً لكل إنسان، مساهماً في بناء مجتمع عربي موحد، عادل، مزدهر.

المراجع والمصادر

1. Wolff, Hans Julius. Roman Law: An Historical Introduction. University of Oklahoma Press, 1951.

2. Calder, Norman. Studies in Early Muslim Jurisprudence. Oxford University Press, 1993.

3. Tyan, Emile. Histoire de l'organisation judiciaire en pays d'Islam. Brill, 1960.

4. Vogel, Frank E. Islamic Law and Legal System: Studies of Saudi Arabia. Brill, 2000.

5. Anderson, J.N.D. Law Reform in the Muslim World. Athlone Press, 1976.

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

حقوق الملكيه محفوظه للمؤلف